المشروع المهني و الشخصي

المقرر الدراسي:

مقدمة (طرح الاشكال)

المحور الأول التخصص في فرع من فروع قانون الاعمال في الدكتوراه.

المحور الثاني: وظائف ذات طابع قانوني.

المحور الثا لث: وظائف ذات طابع إداري.

خلاصة:

**المحور الاول:**

**التخصص في فرع من فروع قانون الاعمال في الدكتوراه.**

بالنسبة للطلبة الذين يرغبون في مواصلة الدراسات الاكاديمية في فرع من فروع قانون الاعمال في الدكتوراه في إحدى الدول منها:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، فرنسيا كندا،المملكة العربية السعودية، وإن كان كثير من الطلبة يواجهون عائق اللغة الانجليزية على اساس ان نسبة عالية منهم لا تتقن او لا تتحكم بطريقة جيدة في هذه اللغة، كذلك يمكن ان نذكر: الامارات العربية المتحدة ، ماليزيا، بلجيكا ، المملكة المتحدة، اسبانيا، الولايات المتحدة الامريكية وإيطاليا.

اما الفئات الاكثر انتشارا، نجد:

1. دراسات القانون الدولي ، منها: القانون الدولي العام،القانون الدولي الخاص، القانون التجاري الدولي، القانون الدولي للبيئة.

2. دراسات القانون، قانون متعدد التخصصات، الدراسات القانونية، دراسة مساعد المحامي.

3. الدراسات في حقوق الانسان منها: قانون حقوق الانسان ، قانون الحقوق المدنية و قانون المصلحة العامة.

4. دراسات قانون الاعمال وهي: قانون الاعمال التجارية، القانون التجاري و قانون الملكية الفكرية.

5. دراسات القانون الاقتصادي منها: القانون المالي، قانون الضرائب و القانون الاقتصادي.

6. الفقه الدولي الذي يتضمن فروع : الممارسة القانونية، البحوث القانونية والقانون المقارن.

7. دراسات القانون الوطني وهي: القانون الاوروبي، القانون الامريكي و القانون الطبي.

8. دراسات في القانون الاداري وهي: التنظيم الاداري، القانون المصرفي و تخصص السياسة العامة.

9.دراسات حل الخلافات او ما يعرف بوسائل تسوية المنازعات واهم فروعها تسوية الخلافات، الوساطة والتقاضي.

**برنامج الدراسات القانونية:**

ان دراسات القانون في الجامعة والدراسات العليا الاكاديمية التي تقدمها المدارس العليا المتخصصة في القانون او في كليات الحقوق في الجامعات التي تقدم برامج موحدة للقانون في كل المدارس وفي جميع انحاء العالم وتضم مجموعة واسعة من التحفيزات عند درجة قانون منح الطلبة بالنظر الى عدة مؤهلات لديهم منها: الفهم السليم للقانون، مصادر التفكير النقدي والتحليلي، الاستراتجية اللازمة والترخيص بممارسة القانون.

-ان العديد من الجامعات في مختلف انحاء العالم تعرض ليسانس في الحقوق ماجستير في ادارة الاعمال وهو في تراجع كامل في المنظومة الجامعية الجزائرية التي تعرف نظام(ل،م،د) حيث يمكن القول بالتأكيد على ان نظام الماجستير عوض بنظام الما ستر في ادارة الاعمال في القانون ودكتوراه في برامج القانون فضلا عن دورات تكوينية في القانون، ومن الشائع تخصص الطالب في حقول وتوجهات الانضباط القانوني مثل: القانون التجاري، القانون الدولي، قانون البيئة، قانون المالية، القانون الجنائي، قانون الضرائب...الخ.

-ان مجموعة متنوعة من برامج مختلفة للقانون يمكن ان تكون بالساحقة لا نستمع لها او لا يمكن متابعتها، المهم حسب الكفاءة وقدرات البحث العلمي التي تحوزها من خلال النظر في درجة القانون الاكثر شعبية وحسب ميولات الطالب الذاتية و الموضوعية حسب برامج القانون المدرجة ادناه وهي عينة فقط:

**التجارة الدولية و القانون الاقتصادي.**

هذا التخصص هو جزء من مجموعة شاملة من البرامج الدولية المتفق عليها من خلال معارف نظرية ودورات تكوينية في التجارة الدولية والقانون من طرف هيئات اكاديمية دولية متخصصة تزودك بالمعرفة القانونية والقدرة على التفاعل اع التجارة والشركات على المستوى العالمي.

**التحكيم التجاري الدولي: على نسبة كافية من الاختبارات**

من التصميمات التي نالت الرضى على المستوى العالمي في فرع التحكيم التجاري الدولي والتي تجمع بين اساس اكاديمي قوي وخبرة في التدريب على اكتساب القدرات الاساسية حيث يكتسب مل طالب الخبرة اللازمة في وضع تحكيم دولي وهمي وممارسة منهجية لعمليات التفاوض والوساطة و التدريب على نسبة كافية من الاختبارات تكسب الطالب الجراءة الكافية والحكمة التي توفقه لا محالة في اتخاذ الاختيارية للجلوس وإجراء امتحان نموذجي خاص بشريط نيويورك او كاليفورنيا...الخ (+) بتفوق ونجاح.

**القانون:**

ان يكون الطالب له شغف كبير بالقانون مما يسمح له بالرقي الى مستوى عالي من الدراسة والأبحاث المتقدمة في مراكز النقاش و التحليل والحوار القانوني البناء وولوج قضايا السياسة القانونية في احدى الجامعات المتخصصة مثل: نيوزيلاند.

**نخلص في الاخير الى بعض التوجهات المفيدة للطالب:**

01. ليسانس في الحقوق:

بعد الحصول على شهادة ليسانس في الحقوق او القانون يصبح الطالب له مهنية وهذا بعد الانتهاء من التعليم الجامعي وفي معظم البلدان الحصول على شهادة الليسانس في الحقوق مع حيازة عقد اضافي مثلما هو الحال بالنسبة لشهادة الكفاءة المهنية او التاهيلية وهو تكوين اضافي متخصص يسمح للطالب من ممارسة القانون والتمرس فيه من خلال اعطاء استشارات قانونية ذات قيمة كبيرة ليس إلا من خلال التحكم في برامج ليسانس الحقوق وهذا في ثلاث او اربع سنوات من الدراسة + تكوين اضافي وهو ما يعادل شهادة الماجستير في قانون الاعمال لدينا في الجزائر.

02 . ماجستير ادارة الاعمال:

مع التركيز بشكل خاص على القانون للحصول على درجة الماجستير وهو اكثر التخصصات شعبية كفرع اكاديمي حيث ان كثير من المهنيين حصلوا على ماجستير في ادارة الاعمال تخصص قانون من اجل ان يصبحوا اكثر قدرة على المنافسة في سوق العمل، لذا من الافضل ان يحصل المتر شح على هذه الدرجة بعد بضع سنوات من الخبرة المهنية.

03. ماجستير في القانون:

شهلدة الماجستير في القانون درجة علمية تمنح بعد اتمام ابحاث متقدمة و متخصصة في مجال معين ودرجة الماجستير تعطيك خبرة مجال معين من القانون وتساعدك على بناء شبكة مهنية.

04. دكتوراه في القانون:

درجة متقدمة في الدراسات العليا تتضمن البحوث والمناهج الاكاديمية لدراسة القانون وتتميز قيمته إتمام شهادة الدكتوراه في القانون وهي مرتبة عالية جدا داخل و خارج الاوساط الاكاديمية ،ومعلوم ان شهادة الدكتوراه تسمح لصاحبها مباشرة مهنة المحاماة دون المرور على التربص المهني او ما يعرف بشهادة الكفاءة المهنية.

05. دورات في القانون:

تصميم دورات في القانون هو استمرار للتنمية الشخصية تقدمها ابرز الجامعات في العالم وتنظم في اسبوع او بضع اسابيع او حتى اشهر ومثلها المعهد الدولي لحقوق الإنسان.

06. القانون اون لاين:

الحصول على شهادة القانون على الانترنت حسب جدول اعمال مزدحم للطالب ومن البرامج الاكثر شعبية على الانترنت في العالم، نذكر: التمويل الدولي، القانون التجاري والخدمات المصرفية، قانون المالية مع التكنولوجيا وقانون الملكية الفكرية.

**المحور الثاني**: **الالتحاق بإحدى الوظائف القانونية والقضائية.**

بعد الحصول على شهادة الماستر 2 فرع قانون الاعمال،يمكن للطالب ان يلتحق باحدى الوظائف ذات الطابع القانوني او القضائي بعد اجتيازه مسابقات وطنية كتابية و شفوية حسب عدد المناصب المفتوحة من طرف المدارس و المعاهد العليا المتخصصة واجراء تكوين مهني اضافي.

**اولا: تنظيم مهنة المحاماة:**

يتفق الكثير من المختصين على ان المحاماة في الجزائر تعتبر عنصرا طارئا و مقتبسا وليست هيئة اقتضتها ضرورة التنظيم القضائي في الجزائر.

فالجزائر كانت جزءا لا يتجزء من دولة الخلافة الإسلامية حتى قطعت اوصال الرجل المريض كما كان يطلق على الخلافة العثمانية واقتسام هذه الاوصال من طرف الغرب فالجزائر كانت مستقلة بطريقة او بأخرى وكانت لها شخصيتها القانونية الدولية المستقلة.

فالثابت ان المحاماة بمفهومها الحديث، عرفت بعد الاحتلال الفرنسي كما كان حكرا على الفرنسيين في بداية الاحتلال لم يدخلها الا عددا محدودا من الجزائريين تمكنوا من احتراف هذه المهنة لسبب او للأخر والدليل على ذلك عدد المحامين المنحدرين من اصل جزائري والذين كانوا مقيدين في الجدول عند الاستقلال.

ان التنظيم الحقيقي لمهنة المحاماة في ظل السيادة الجزائرية كان بمقتضى الامر:67-202 الصادر في 27/09/1967 وعدل سنة 1973 ونظمت المهنة من جديد بمقتضى من جديد بمقتضى القانون رقم: 08-91 والمؤرخ في 08 جانفي 1991.

01**. تعريف مهنة المحاماة:**

حاول المشرع الجزائري تعريف مهنة المحاماة في المادة الاولى من القانون 4-91 بقوله"المحاماة مهنة حرة ومستقلة تعمل على احترام حفظ حقوق الدفاع وتساهم في تحقيق العدالة وتعمل على احترام مبدأ سيادة القانون"

تجدر الاشارة ان هذا التعريف هو نفسه الوارد في نص المادة الثانية من القانون الجاري العمل به رقم: 13-07 الصادر بتاريخ 29 اكتوبر 2013 والمتضمن لتنظيم مهنة المحاماة.

المهم ان المحاماة تهدف الى ضمان حقوق المواطن وحرياته الأساسية ، إلا ان هذا التعريف عرف اخفاقا كبيرا على الاقل من وجهتين:

الوجه الأول: ان الحق والتمسك به واستخدامه وحمايته قد يتم بدون خصومة او بدون نزاع مثلا (الطلاق بالتراضي) حتى وان تم بحضور محامي.

الوجه الثاني: ان المشرع جعل مهنة المحاماة حرة وجوازية ولكن ممتهنها يبقى مقيدا بإرادة صاحب الحق او المصلحة، فكيف يعمل المحامي على احترام حق الدفاع وهو في ذاته مقيدا.

اما الذي وفق في تعريف المحاماة هو الذي قال بأنها"مهنة حرة تؤدي خدمة عامة ينظمها القانون"

هذا التعريف احاط بأهم خصائص المعرفة وهي:

1. انها مهنة ومعناها العمل الذي يقوم به الانسان وجمعها مهن ايا الحذق-الاتقان و البراعة- والخدمة تعني العمل على وجه ينقطع اليه الانسان و لا يشتغل بغيرة.

2. حرة بمعنى الشرف، فالمحاماة شريفة، اذ يشترط في الراغب فيها التفرغ لها تفرغا مطلقا ولا يجمع معها غير مهنة التدريس.

3. ذات طابع عمومي: اي خدماتها تقدم للناس جميعا دون تمييز.

4. المحاماة تنظيم: اي ترتيب معين للأحكام عامة تسري على المخاطبين بها ومصادرها التشريع و العرف. واهم مهام المحامي هي: تقديم النصائح والاستشارات القانونية، مساعدة و تمثيل الخصوم وضمان الدفاع عنهم ، كما يجوز التدخل في كل اجراء او تدبير قضائي و يقوم بكل طعن كما ويعطي الموافقة و الاقرار برفع الحجز، دفع وقبض كل مبلغ مع الإبراء القيام بكل اجراء يتعلق بالتنازل او الاعتراف بحق، السعي لتنفيذ الاحكام القضائية والقيام بكل الاجراءات و الشكليات الضرورية لذلك ...الخ.

شروط الالتحاق بمهنة المحاماة:

بنص القانون المنظم لمهنة المحاماة على انه : " لا يجوز لاي كان ان يتخذ لنفسه لقب كحاك ان لم يكن مسجلا في جدول منظمة المحامين ويتم التسجيل بتوفر الشروط الاتية:

-التمتع بالجنسية الجزائرية مع مراعاة الاتفاقيات الدولية.

-ام لا يقل عمر المتر شح عن 23 سنة.

-ان يكون حائزا على شهادة الليسانس في الحقوق او في الشريعة الاسلامية عند معادلاتها او دكتوراه في الحقوق.

-ان يكون حائزا على شهادة الكفاءة في المحاماة طبق لنص المادة 10 من القانون.

-ان يتمتع بحقوقه السياسية و المدنية.

-ان لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة مخلة بالشرف.

-ان لا يكون قد سلك سلوكا معاديا لثورة اول نوفمبر 1954.

-ان تسمح حالته الصحية بممارسة المهنة.

-ان يكون ذا سلوك حسن.

**المحور الثاني**:

**الالتحاق بإحدى الوظائف القانونية او القضائية:**

بعد الحصول على شهادة الماستر 2 فرع قانون الأعمال، يمكن للطالب الالتحاق بإحدى الوظائف